الحركا ت الإجتماعية الجديدة وتأثيرها على الإستقرار السياسي في السودان خلال العام 2019

New social movements in Sudan and their impact on political stability 2019

بوبكر زهرة الدين ♦
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف/ الجزائر
zr.boubekeur@univ-chlef.dz

مليكة بوضياف
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف/ الجزائر
m.boudiaf@univ-chlef

تاريخ الإرسال: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/11/17 تاريخ النشر: 2021/12/28

الملخص:

تهدف الدراسة للبحث في مدى تأثير الحركات الإجتماعية الجديدة في إرساء مؤشرات الإستقرار السياسي من عدمه، والمتعلقة بالتداول السلمي على السلطة،وفعالية النخب في توجيه المسار الديمقراطي،والحفاظ على وحدة الدولة وهو ما اضطلعت به القوى الإحتجاجية في السودان عقب سلسلة الإحتجاجت التي شهدها منذ 2019 بسبب نفاذ السيلولة وارتفاع أسعار الخبز،ووصلت نتائج الدراسة إلى أن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية إستطاعت خلق مساحة إحتجاجية جديدة،مميزة في وحدتها وتعبئتها السلمية إلا أنها أنتجت الوضع ذاته بعودة سيطرة المجلس العسكري على المجلس السيادي،وعليه تبقى الحركات الإجتماعية في المنطقة العربية حركات إحتجاج عفوية وفجائية سرعانما ما يتم إحتوائها أو تفكيكها وهذا راجع للإعتلالات التي تحكم الفضائين السياسي والإجتماعي .

الكلمات المفتاحية: الحركات الإجتماعية ، السودان ، الإستقرار السياسي ، المجلس السيادي ، عطبرة .

Abstract:

The study aims to investigate the extent of the impact of new social movements in establishing indicators of political stability or not, related to the peaceful transfer of power, the effectiveness of elites in directing the democratic path, and preserving the unity of the state, which is what the protest forces in Sudan have undertaken following the series of protests that it has witnessed since 2019 due to the entry into force Liquidity and the rise in bread prices, and the results of the study concluded that the social protest movements were able to create a new protest space, distinct in its unity and peaceful mobilization, but it produced the same situation with the return of the military council's control over the sovereign council, and accordingly the social movements in the Arab region remain spontaneous and sudden

♦ المؤلف المرسل

protest movements that are quickly contained or Dismantling it, and this is due to the ills that govern the political and social spaces .

Keywords: Social movements, Sudan, political stability, the sovereign council, Atbara

مقدمة:

تطورت دراسة الحركات الإجتماعية بوتيرة متزامنة مع تنامي دورها في تغيير مسار الأحداث التي تعشيها المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية خاصة ما تعلق بدورها في التحول الديمقراطي في تسعينات القرن الماضي بدول أروبا الشرقية ، ما جعلها تحظى بإهتمام العديد من الأدبيات العلمية وخاصة الدراسات الإجتماعية لتأتي كتابات كل من توري آلان،وألبيرتو ملوتشي وتشارلز تيلي في محاولة لوضعها في إطار نظري وتفسيري ضمن أعمال نظرية منها الفرصة السياسية ، بغية فهم الأحداث وتفسيرها تماشياً مع تطورات الواقع الذي يشهد تزايد في تأثيرات العولمة وما صاحبها من تطورات تقنية وتكنولوجية،التي استفادت منها الحركة في مأسسة الإحتجاج والتنسيق بين مختلف المنخرطين ، امتدت تأثيراتها إلى غاية المنطقة العربية في موجة سميت الرابعة من التحول الديمقراطي بداية من 2011 إلى غاية حراك الجزائر والسودان 2019 ،وبفعل فشل سياسات التنمية والتكيف الهيكلي ونتائجه السلبية شهدت السودان حراكاً مطلبياً في أفريل 2019 تبنته كل تجمع المهنيين السودانيين وقوى التتغير والحرية ،أسفر عن سقوط نظام الإنقاذ ومباشرة مرحلة إنتقالية عرفت عودة المجلس العسكري للمجلس السيادي الذي يترأسه ضابط برتبة جنرال عسكري وطول مدة الفترة الإنتقالية، وتهميش العديد من القوى السياسية والمدنية الأخرى،ما يرهن فرص إرساء أسس الإستقرار السياسي ، فقد حققت العديد من التظاهرات السلمية التي قادتها الحركات الإجتماعية طفرات نحو المزيد من الحريات السياسية والمدنية ،حيث تساهم الحركات الإجتماعية المرحلية أو الدائمة في إبراز حقيقة النظم الإستبدادية التي تستند إلى القوة المادية أكثر من القبول الطوعي لتغيير، وهذا بدوره يشكل تعبئة إجتماعية لإنظمام المزيد من الناشيطين التي تشكل ضغطاً جماهيرياً لتحقيق مطالبها مشكلة بذلك علاقة طردية بين متغيري الدراسة بحيث تدعم الحركات الإجتماعية التغيير الذي يعد ركيزة أساسية في تحقيق متطلبات الإستقرار السياسي وعليه نطرح **الإشكالية** التالية : **إلى أي مدى ساهمت الحركات الإجتماعية في إرساء الإستقرار السياسي في السودان من عدمه؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة البحثية التالية :

ما المقصود بالحركات الإجتماعية الجديدة ؟

وكيف تعامل نظام الحكم في السودان مع الحراك الشعبي في مطلع 2019 ؟

وماهي أفق تحقيق الإستقرار السياسي في ظل الحركات الإجتماعية الجديدة ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية تطرح الدراسة **الفرضية** البحثية التالية :

حققت الإحتجاجات الشعبية تغيراً سياسيًا جزئياً ساهم في تغيير رأس السلطة .-

-تعقد عملية الإنتقال الديمقراطي في السودان بعد سقوط نظام الإنقاذ، أين هيمنت المؤسسة الأمنية على المجلس السيادي

- تبقى الحركات الإجتماعية ذات توجه إصلاحي أكثر منه تغيير، ما ينقص من فعاليتها في ظل قدرة النظم أو القوى الفعلية على إعادة التموقع، وتعطيل تحقيق الإستقرار السياسي وجعله هش.

سيتم معالجة هذه الإشكالية ضمن ثلاث محاور رئيسية تشمل التعريف بماهية الحركات الإجتماعية الجديدة والإستقرار السياسي ، بالإضافة لعرض المشهد الإحتجاجي في السودان بالتطرق لأسبابه ونتائجه والفاعلون فيه وختاماً بمدى تأثير هذه الحركات على فرص الإستقرار السياسي برصد مؤشراته معتمدينا في تفسير ذلك على الإقتراب النسقي لتفسير تعامل السلطة مع المطالب ومخرجات العملية السياسية ، والإقتراب الدولة والمجتمع في قياس التأثير المتبادل بين الدولة والفعاليات المجتمعية على الفرص السياسية ، والإقتراب الكوربوراتي في شرح العلاقة الزبائنية بين نظام الإنقاذ والمقربين من التنظيمات السياسية والجماعات المسلحة .

1- الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية الجديدة والإستقرار السياسي:

استمرت جهود الباحثين السوسيولوجيين لتحديد مفهوم يلم بعناصر الحركات الاجتماعية يتجاوز الأطر التقليدية القائمة على النسق البنيوي والصراع الطبقي ،وهو ما يمثل الإتجاه الجديد في دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية في حين أن مفهوم الإستقرار السياسي يشهد ذات الجدل المفاهيمي حول العناصر المعرفية المكونة له بعيدا عن القوة الأمنية والعسكرية إذ يشمل مقومات اجتماعية وثقافية واقتصادية .

1.1- تعريف الحركات الاجتماعية الجديدة والإستقرار السياسي

أ- تعريف الحركات الإجتماعية الجديدة

تعرف **موسوعة علم الإجتماع الحركات الإجتماعية** " الجهود المنظمة التي يبذلها العديد من الناس المؤثرين ، وتهدف إلى التغيير أو مقاومة تغيير جانب سلبي أو أكثر في المجتمع " .[1]

ويعرفها **قاموس إكسفورد** " سلسلة من الأفعال والمساعي لمجموعة من الأشخاص من أجل تحقيق أهداف معينة "[2]. من خلال قراءة هذه التعاريف يتبين أن الحركات الإجتماعية تبدي ردة فعل ،أو هي عبارة نتاج للعديد من التحولات الإقتصادية والسياسية والتقنية وعلى هذا الأساس تنظم أنشطتها للتعبير عن فعل جمعي بهدف التغيير أو مقاومته بما يتناسب وهويتها المشكلة للمنخرطين فيها ، وقد اجتهد العديد من الباحثين في وضع مفهوم يلم بعناصرها ومكوناتها وهو ما نتناوله فيما يلي :

الحركة الاجتماعية ذات فاعلة قائمة على التحرراللامشروط من الأنظمة والسلطات التي تمنع المواطنون من أن يكون ذواتهم عبر خلق فرد موجه لإستهلاك من خلال ما يقدم له من حاجات مفبركة بواسطة الإتصالات

[1]- أسامة بوبكر ،تأثير الحركات الإجتماعية في الحراك من أجل التغيير السودان انموذجاً،: مبادرة الإصلاح العربي ،دون ذكر بلد النشر، 2017، ص5.

[2] -johan scott and gordon marchall, a dictionary of sociology , https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780199533008.001.0001/acref-9780199533008-e-2148 Historique de navigatin : 17/03/2021 .

الحديثة[1]، فالذات الفاعلة تنفي عن المنخرطين في الحركات الإجتماعية أنهم ضحايا تسلط نمط محدد من المجتمع بل افاعلين مؤثيرين، وهو ما نلمسه في هؤلاء المنخرطين كالنساء التي لا تجد لديهن أدنى تصور لذواتهن بأنهن ضحايا إن تحقيق هذا المستوى من الوعي بالذات الفاعلة لا يمكن أن يكون دون وجود نضال مستمر ودائم[2]، ودون أن يصبح الفرد عرضة لسيطرة أقلية متحكمة في النظم الاجتماعية والسياسية،بيدا أنه فاعل إجتماعي مؤثر عندما يكون عند مستوى التاريخية لإنتاج توجهات معيارية كبرى للحياة الإجتماعية، وما نخلصه فيما قدمه **توري آلان touri alain** في تناوله للحركة الإجتماعية يعرفها بقوله **" فاعلين ، متعارضين عبر علاقات وسيطرة ، لديهم نفس التوجهات الثقافية والأنشطة التي تنتجها"**[3] فإن ما تنتجه الحركات الإجتماعية الجديدة يساهم في صياغة مجريات التاريخ وتخليص الفاعلين من هيمنة الدولة والسوق وبناء مجتمع جديد فدورات إحتجاج الحركات الإجتماعية هي بمثابة مولدات التاريخ المعاصر وتوجيه أفعاله فتصنع اللحظة التاريخانية، فهي فعل صراعي يعارض أشكال الإندماج الاجتماعي التي تحدثها المؤسسات السياسية والاجتماعية.تعمل ضمن ثلاث مبادئ رئيسية [4]هي أ- مبدأ الهوية ،2-مبدأالتعارض ،3- مبدأ الكلية.

ويتناولها **ألبرتو مليوتشي Melocci Alberto** من خلال تحليله للصرعات حول الهوية الجماعية تحدده إجابة السؤال من **"نحن "**؟، والتي تتواجد على مختلف مستويات الصراع سواء في النظام السياسي أو الأفعال اليومية فالحركات الإجتماعية نتاج عمل إجتماعي جماعي يتضمن سلوكات متضاربة في النظام الإجتماعي، يحتوي على نضال فاعليين كل منها يتسم بتضامن معين ويتعارض مع آخر[5]، وأشار في ذات التوجه أن وجود صراع لا يكفي لوصفه بحركة إجتماعية بل يجب أن تتوفر على مستويين : يتعلق الأول بوجود نزاع بين فاعلين من أجل توجيه القيم الإجتماعية والثاني تجاوز هذا الصراع الأسس والقواعد التي يتم إضافة البعد المؤسسي- عليها في الأدوار الإجتماعية[6]، فهي تميل إلى تعدي الحدود المؤسسية المنظمة وتجاوز قيمها المعيارية بهدف تقسيم مختلف الموارد .

وضمن مساهمة لا تقل أهمية عن تلك التي قدّمها تورين في دراسة الحركات الاجتماعية تأتي دراسة **تشارلي تيلي Charles Tilly** بحيث يعرفها **" تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة مصالح "** ،أو**"سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد."**[7]

---

[1]- توري آلان ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، ترجمة : جورج سليمان ،بيروت ، المنظمة العربية لترجمة ، 2011، ص177.

[2]- توري ألان ، مرجع نفسه ، ص192.

[3]- توري آلان ،نقد الحداثة ، ترجمة أنور مغيث ،:المجلس الأعلى لثقافة ، مصر ، السنة1998.ص 11.

[4] - Jacques Boucher, Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de la régulation, Bibliothèque nationale du Québec, p10.

[5] -Alberto melucci, Société en changement et nouveaux mouvements sociaux , Sociologie et sociétés, Volume 10, Number 2, octobre 1978, p 38.

[6] - Alberto Melucci, The new social movements: A theoretical approach, social science information ,Volume 19 Issue 2, May 1980 , p 202

[7]جوزيف شكلا ورابيع وهبة ، الحركات الإجتماعية ، تاريخ التصفح:2020/6/16،على الموقع :

يؤكد تيلي **Charles Tilly** بعد دراسته المسحية للحركات في الغرب من 1750 وحتى القرن الواحد والعشرون أن أساس قيام أي حركة ونجاحها متوقف على العناصر التالية [1]:

1- **مجهود** عام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة ويسمى **"الحملة "** .

2- توظيف توليفات بين أشكال العمل السياسي (تحالفات ،جمعيات ،مواكب مهيبة ،اعتصامات مسيرات .....) وتشمى **" الذخيرة "** .

3- تجسيد المشاركين لجملة من الصفات العامة والموحدة هي الجدارة والوحدة والزخم العددي والإلتزام ويسميها بعروض **"الوقفة"** .

لم يلقى مفهوم الحركات الإجتماعية الجديدة الإجماع العلمي حوله ، نظراً لتعدد وتنوع الأنساق الإجتماعية وإختلافها من بيئة إلى أخرى، تحمل ضمنها إيديولوجيات وقيم مختلفة وهو ما يجعل إطلاق لفظ حركة إجتماعية على مختلف الأحداث العامة التي تقع في مجتمع معين يتضمن بعض المعايير المميزة للحركة كالتنظيم الجيد والإستمرارية [2] ، وعليه تتميز الحركة الإجتماعية بوجود ثلاث خصائص محددة هي الهوية والبرنامج والمكانة[3].

تتميز الحركات الإجتماعية الجديدة بكونها خارج الصراع الطبقي والفئوي المحصور بين الطبقات الإجتماعية التي تدافع عن مصالح مادية ورمزية ،فهي تمثل أشكال أخرى للهيمنة الإجتماعية تشكلت حول مجموعة من القيم الإجتماعية والثقافية والأخلاقية [4] ولا تميل إلى التحصيل المؤسسي أو السلطوي ،فهي تمثل إعادة لبعث مفهوم المواطنة وتفعيل مشاركة المواطن خارج التشكيلات التقليدية [5]، إضافة إلى قدرتها على خلق أنماط إحتجاج جديدة فالمحتجون يميلون للقيام بأفعال وأنشطة تختلف عن القيود التنظيمية ضمن انخراط أكثر شمولية وفعالية،مستوحى من نماذج الشبكات المرنة، أصبحت مواضيعها الثقافية والقيمية أكثر انفتاحاً على موضوعات كانت من قبل تعتبر محضورة في التناول، والدفاع عنها[6]. إنّ هذا التوجه الجديد في المواضيع،والطرح،والإحتجاج رافقه وسائل التطور التكنولوجي الرقمية فقد اعتمدته الحركات الاجتماعية منذ إحتجاج الفلبين* بالإعتماد على الرسائل ،أي أصبح لتقنية الإتصال أن تمد النشطاء ،وعامة المحتجين بالتواصل الفعال والسريع، وبهذا تكون الفلبين قد أسست لجماهير قادرة على التناغم والتنسيق والعمل على قضية موحدة دون الحاجة لفهم أو معرفة بعضهم البعض فهذه **حشود ذكية** كما إصطلح عليها من قبل **هوراد وايلجود**

---

http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php?id=pXE=#.YJhzYPkzbIU

[1]- تشارلز تيلي ،الحركات الإجتماعية 1768-2004،ترجمة :ربيع وهبة ، المجلس الأعلى لثقافة ، القاهرة :2006، ص 37.

[2]- ربيع وهبة ،الحركات الإجتماعية تجارب ورؤى ، في عمرو الشوبكي: الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي ، طبعة ثانية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2014 ص 63.

[3]- المرجع نفسه .

[4] - Abd Errahmane rachik. Nouveaux mouvements sociaux et protestations au Maroc. Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Etudes Islamiques et les Sciences Humaines.anne2010.p8.

[5]- إبراهيم البيومي غانم ، الحركات الإجتماعية ..تحولات البنية وإنفتاح المجال ، تاريخ التصفح 2020/06/08على الموقع :
http://www.forum.ok-eg.com/show.php?main=1&id=2108

[6]- سيسل بيشو وأولفيه فيليول وليليان ماتيو، ،قاموس الحركات الإجتماعية الجديدة ، ترجمة :عمر الشافي ،:صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، مصر ، ص126.

Howard Willgood،وبالتالي خلق بيئة للإتصالات لا يمكن للحكومة مراقبتها بسهولة، أو الوقوع تحت سيطرتها . وقد شهد العالم موجات مماثلة في القدرة على استخدام التقنية لتنظيم الإحتجاج والتظاهر، وهي الخاصية الأبرز في نشاط الحركات الإجتماعية في القرن الواحد والعشرون بحيث تمكنت من تفعيل إمكانياتها على إحداث التغيير واستغلال فرصة خاصة في زمن العولمة ، والانتشار الهائل لشبكات الأنترنت[1].

وتتجه الحركات الإجتماعية الجديدة لتفعيل الديمقراطية الداخلية . وتطوير النقاش المتعلق بقضايا الفعل الجماعي بعيداً عن التفسيرات الماركسية التي ترجعها إلى الطبقات والتفاوت في تناول الأحداث الاجتماعية ضمن النموذج الطبقي والنسق البنيوي . وأنهوا القول بأن الصراع بين الطبقات بدأ يتراجع لصالح الحركات الإجتماعية المعاصرة، بحيث أصبح يتميز النموذج المجتمعي الناشئ بأسماء متعددة ودّالة " **مابعد الصناعي ، التكنوقراطي، المبرمج**[2].

ب- مفهوم الإستقرار السياسي ومؤشراته :

يشير مفهوم الإستقرار السياسي من الناحية اللغوية إلى الثبات الرسوخ والتوازن ،وهو مشتق من كلمة القر أين ورد في لسان العرب أن القّر هو القرار في المكان أي قرار وثبوت [3].

أما من الناحية الإصطلاحية فقد تم تناول الإستقرار السياسي على أنه الإمتثال السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً والتي تكفل لنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية سوف تحدث ، ومعالجتها في سياق هذه االقواعد شريطة أن يكون هناك إعتراف نسبي من النظام بالمعارضة وفي ذات السياق عرفه **ريتشارد هيجتون Richard Hegton** الاستقرار السياسي بأنه : "قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الازمات بشكل ناجح وادارة الصراع داخل المجتمع بطرقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها وذلك باستخدام اسلوب الاقناع مستندا الى الشرعية السياسية "[4]

وتعرفه نفين مسعد على أنه " ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية ،وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توفير إمكانياته لإجراء مايلزم من تغييرا لمواجهة طلبات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي ، إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته ."[5]

---

[1]- كيفين مأكدونالد ، الحركات العالمية –الفعل والثقافة ، ترجمة :جلال الدين عزالدين علي ، مؤسسة الهنداوي ، المملكة المتحدة ، ص 25.

[2]- فرنشيسكا بوليتا وجيمس جاسبر ،الهوية الجمعية والحركات الإجتماعية ،ترجمة :ثائر ديب ،مجلة العمران ‘العدد 33،صيف 2020، ص 170.

[3]- سهيلة هادي ، الإستقرار السياسي : دراسة في المؤشرات وعوامل تحقيقه ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإجتماعية ، المجلد10،عدد3، 2018،ص 126.

[4]- عبد الرحمان بن سانية ،أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات اداء الاقتصادي الكلي –الاقتصادالمصري نموذجا - ،مجلة البحوث والدراسات ،ع18 2013، ص ص 140-148.

[5]- سهيلة هادي ، مرجع سابق ، ص126.

مايمكن استخلاصه من هذه التعاريف أن الإستقرار السياسي يؤتبط بقدرة النظام السياسي على الإستجابة لمتطلبات الواردة إليه من البيئة الداخلية والتكيف مع التغيرات التي قد تحصل دون مقاومتها ، وهو ما يجنب المجتمعات حالة من الركود والتخلف .

من الملاحظ على هذه التعريفات هو عدم الإتفاق على تعريف شامل لمفهوم الإستقرار السياسي مثله مثل أغلب مصطحات علم السياسة التي تعرف هذا النوع من الاختلاف حول تحديد مفهوم ،فمثلايربطه البعض بالشرعية النظام الحاكم ،وأخر يربطه بالمشاركة السياسية ،يعكس هذا طرح إشكالية تتعلق بالمفهوم والمتمثلة في:[1]

1-استخدام مفهوم المخالفة عن طرق التعريف بظاهرة عدم الاستقرار السياسي .

2-الربط بين مفهوم الاستقرار السياسي والمجال البحثي.

هذا ولتجنب التعامل مع الإستقرار السياسي بمفهوم المخالفة فقد تم الإعتماد على مؤشرات تتعدد بين ما يرتبط بالمؤشرات الديمقراطية والمؤسسات السياسية كالتدوال السلمي على السلطة والمحدد وفق دستور كل الدولة ووفق طرق إنتخابية بحيث يسمح بتحقيق تناوب على المسؤوليات السياسية ضمن منافسة سياسية،والمشاركة السياسية تضطلع هذه الأخيرة بإعطاء الفرصة لمشاركة الأفراد في صناعة القرارات وصياغة السياسات العامة ، وترتبط مؤشرا أخرى بالجانب الإجتماعي كالحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب حركات الإنفصال والتمرد وغيرها[2] .

2.1- المرجعية النظرية : هيكل الفرصةالسياسية والحركات الإجتماعية :

تشكل **أعمال الفرصة السياسية** نموذج التكامل بين النظريات في تفسير نشاط الحركات الإجتماعية ، إذا تعبر الحلقة الوسط بين نظرية تعبئة الموارد وهيكل الفرصة السياسي [3]، **فسيدني تارو** sydney tarrow يوضح أن القضية ليست في حجم الموارد المتوفرة لدى الحركة ، أو في كم المظالم ، أو المطالب التي من شأهنا تعبئة الحركة ، لكن القضية في توافر الفرصة السياسية المناسبة، وبالتالي من الممكن أن تكون هناك حركات اجتماعية لديها القليل من الموارد المادية والبشرية وتنجح في التواجد في المجال العام وتحقيق بعض من أهدافها نظرا لوجود فرصة سياسية تسمح بذلك، على الجانب الآخر ، من الممكن أن تكون هناك حركات يتوفر لديها الموارد المادية والبشرية ، ويتوفر عندها كم كاف من المظالم grievances، ولكنها غير قادرة على التواجد في المجال العام وإحداث فارق نظرا لعدم توافر الفرصة السياسية، لذلك يرتبط تواجدها بإنفتاح الفرصة السياسية المتوقف على أسلوب وتكتيك عملها واستغلال الموارد المتوفرة لديها من أعضاء ،وأموال

[1] بتةالطيب ،الاستقرار السياسي :قراءة في اشكالات المفهوم ،مجلة المعيار ،ع. 16، ديسمبر 2016،ص ص130-136.

[2] - مرجع نفسه

[3] - -Eduardo Cane , New Social Movement Theory and Resource Mobilization Theory: The Need for Integration , he Need for Integration". In Michael Kaufman and Haroldo Della (eds.) The Power of Society and People's Democracy, London: Zed Books, 1997, P P,189, 190 ,221.

وتحلفات [1]، ومطالب ، فقد عرف **تارو** الفرصة السياسية على أنها **" الأبعاد الملختلفة في البيئة السياسية التي تمنح الدوافع للأفراد للمشاركة في العمل الجماعي من خلال التأثير على مدركاتهم عن العمل الجماعي وتوقعاتهم بالنجاح أو الفشل"** [2]، لقي هذا التعريف برغم من أهميته في توضيح معنى الفرصة السياسية انتقاداً بكون شاملاً ويصعب التعامل المنهجي معه خاصاً وما تطرحه التعاريف منزئبيقية في تناولها ، لذلك حاول **مارك دوج آدم** تقديم تعريف أكثر دقة من خلال عرضه قائمة أبعاد الفرصة السياسية، وتتضمن :

- مستوى إنفتاح النظام السياسي وانغلاقه ، ومدى توفر صور المشاركة السياسية للأفراد (الإنتخابات وغيرها)
- سياسية أو عدمها ووفق ما تتفق عليه النخب
- التحالف بين النخب يساهم في التعبئة الجماهيرية للحركة والتواجد في المجال العام ، بحيث تشكل هذه التحالفات موارد للحركة
- سلوك الدولة اتجاه العمل الجمعي أحد أهم العوامل المشكلة للفرصة السياسية ، ويتعلق بمدى استعداد الدولة لاستخدام القمع والعنف اتجاه الحركات الإحتجاجية

فمارك آدم MC mark ركز على العوامل البنيوية في عمل الحركات الإجتماعية ، دون النظر في العوامل الفردية للمنخرطون والعوامل الثقافية وغيرها ، ولهذا قدم **كيتشلت هربرت Kitschelt H** عملا تركيباً طرح فيه أن هيكل الفرصة السياسية يتكون من ترتيب محدد للموارد ، والشكل المؤسسي- للدولة والمجتمع ، والسوابق التاريخية لتعبئة في الحركة ، هذه العوامل الثلاث تمكن الحركة من التواجد الفعال في المجال العام وتلبية مطالبها ، مركزاً أولاً على قدرة هيكل الفرصة على تسهيل أو قمع إمكانية الحركة لتعبئة والتظاهر ، وبالتالي التأقلم مع تغييرات البيئة السياسية ، وثانياً على مدخلات ومخرجات العملية السياسية هذا الأخيرة التي تتوقف على تعامل الدولة إما بالقبول أو قمع هذه المطالب [3].

وضمن الإجتهادات المعرفية لأعمال الفرصة السياسية ومدى إمكانية تطبيها في دول غير ديمقراطية ، قدمت الباحثتان **جين أوسا و كريستينا هوتشي-Huci Cristina**; Os **Maryjane**- بحثاً يضم دولاً غير ديمقراطية تشترك في صفات النظم السياسية الشمولية وتتصف بغياب آلية لتدوال السلمي على السلطة [4]، وسيطرة الدولة على المجتمع ،وغياب حقوق المواطنة ، وتتضمن معايير الدراسة :

- انقسامات النخب

[1]- زياد عقل ، الخضوع والعصيان –الحركات السياسية الحركات السياسية في سنوات التحول ، دار المرايا للإنتاج الثقافي ، القاهرة ، 2018 ، ص19.

[2]- مرجع نفسه .

[3] - Hanspeter Kriesi , The Political Opportunity Structure of New Social Movements: Its Impact on Their Mobilization, Discussion Paper FS III 91-103, Publication Series of the Science Research Center Berlin,p9.

[4]- زياد عقل ،مرجع سابق ص20.

- التغيير في معدلات القمع
- إمكانية الوصول لوسائل الإعلام
- وجود حلفاء ذوي ردود ونفوذ

ويبقى متغير الدخول للعملية السياسية المؤسسية الفاصل في تطبيقها في نظم غير ديمقراطية ، بحيث يمكن أن يوفر النظام فرص متنوعة ومفتوحة لدخول لنظام السياسي كتوفير إنتخابات رئاسية أو تشريعية أو فتح المجال لنشاط الجمعيات ، غير أن هيكل الفرصة السياسية لم يتأثر بهذا الإنفتاح ولم تنجح الحركة في إحداث تغيير ملموس ، وهوما يشرح واقع الحركة في السودان الذي سنوضحه في الجزء الأخير من الدراسة .

2 – فرص وآفاق الإستقرار السياسي في ظل الحركات الإجتماعية الجديدة

يتوقف تحقيق الإستقرار السياسي في المجتمعات المعاصرة عن مدى قدرة النظام السياسي للإستجابة للمتغيرات التي تطرحها البيئة الداخلية والخارجية ، فالتغيير من مقومات الاستقرار ومقاومته تحيل إلى تهديد قيامه ،فهو لا يعني الجمود والركود وهو ما سنوضحه على نحو يسمح للمتتبع فهم العلاقة بين متغيريي الدراسة ، بحيث يدعم كل منهما الآخر، فالحركات تقوم بأفعال التغيير التي تدعم تحقيق الاستقرار السياسي .

1.2– المشهد الإحتجاجي في السودان : الأسباب والنتائج والفاعلون

نجحت الحركات الإحتجاجية الإجتماعية في إسقاط نظام الإنقاذ الإستبدادي بعد سلسلة إحتجاجات تميزت بشموليتها ووحدتها استعانت فيها الجماهير السودانية على التقنيات الحديثة في تحقيق تعبئة اجتماعية متميزة

الأسباب والنتائج والفاعلون : أولا :

عطبرة المدينة السودانية التي شهدت احتجاجا شعبيا توسع ليشمل مدناً سودانية أخرى حتى وصلت العاصمة الخرطوم [1]، على خليفة زيادات في أسعار الوقود والخبز ،ونفاذ السيولة النقدية بعد قرار تطبيق الموازنة 2018 والتي أقرت الزيادات في أسعار القمح وتوقيف استيراده ،وعدم السماح للمواطنين السودايين بسحب أموالهم فوق أكثر من10 دولارات في اليوم الواحد[2]، واجهت الأجهزة الأمنية في السودان هذه

[1]- المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسة ، احتجاجات السودان ..الأسباب وسياقها والمواقف الدولية ، تاريخ النشر: 8 جانفي 2019،على الموقع

: https://www.alaraby.co.uk/

[2]-خالد عثمان الفيل ، الفاعلون الرئيسيون والسناريوهات المستقبلية ، مركز الجزيرة لدراسات ، جانفي 2019، ص2.

*- يضم تجمع المهنيين السودانيين وهو تحالف مستقل تأسس في أكتوبر2016 : لجنة المعلمين - لجنة أطباء السودان المركزية - التحالف الديمقراطي للمحامين - شبكة الصحفيين السودانيين - رابطة االأطباء البياطرة الديمقراطيين - تجمع أساتذة الجامعات - نقابة أطباء السودان الشرعية - لجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين -لجنة الصيادلة المركز ية - تجمع المهندسين السودانيين - تجمع التشكيليين السودانيين - جمعية اختصاصي الإنتاج الحيواني - تجمع ضباط الصحة - اللجنة المركزية للمختبرات الطبية - تجمع الصيادلة المهنيين.

*- يضم تحالف الحرية والتغيير تأسس في جانفي 2019 : تجمع المهنيين السودانيين - تحالف قوى الإجماع الوطني - قوى نداء السودان - التجمع االتحادي المعارض - الحزب الجمهوري - الحزب الليبرالي - تيار الوسط للتغيير - مبادرة ال لقهر النساء - حركة قرفنا - التغيير االآن - تجمع القوى المدنية - لجان المقاومة السودانية - مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم -كونفدرالية منظمات المجتمع المدني - تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل - منبر المغردين السودانيين - الكيان النوبي الجامع - مجلس الصحوة الثوري - المجموعات النسوية المدنية والسياسية)منسم(- الجبهة الوطنية العريضة - حزب بناء السودان - تجمع أسر شهداء رمضان.

الإحتجاجات بالقمع والسجن ومواجهة المتظاهرين بالقنابل المسيلة لدموع وإطلاق الرصاص بحيث أسفرت عن مقتل ما يقارب الأربعين متظاهراً ،قابله أيضاً ممارسة للعنف من قبل المواطنين أنفسهم بعد إقبالهم على حرق مبان ومقرات الحزب الحاكم .

تبنى الإحتجاجات السودانية كل من "تجمع المهنيين السودانيين "*"،"إعلان قوى الحرية والتغيير "* ونجحوا في تحويلها من مطالب أقتصادية إجتماعية إلى مطالب سياسية مطالبة بإسقاط النظام[1]، وهو ما ردده المتظاهرون تحت شعار **"يسقط بس"** ، واستاجبت له المؤسسة العسكرية بعزل البشير الرئيس السوداني الذي حكم منذ إنقلاب 1989 أين نفذه وزير الدفاع "عبد الرحمان بن عوف "بتاريخ 11 أفريل 2019[2]،وتم الإتفاق على مرحلة إنتقالية يسلم فيها المجلس العسكري السلطة للمدنيين بعد مدة عامين من توقيع الإتفاق،مع إعلان وّقف العمل بالدستور 2005 وإعلان حالة الطوارئ، وفرض حظر التجوال ، وحل المؤسسة الرئاسة وباقي المؤسسات الأخرى مع الإبقاء على المؤسسة القضائية ووقف أعمال العنف لكلا الجانبين وإطلاق صراح المعتقلين السياسيين، وبعد التوقيع على المرحلة الإنتقالية في اوت 2019 التي شكلت ملامح العملية السياسية وطبيعة إدارة البلاد، أين تم تعيين المجلس السيادي الذي يضم المدنيين والعسكريين بالإضافة إلى تعيين عبد الله حمدوك رئيساً للوزراء.

لم تكن زيادات الخبز والوقود إلا النقطة التي أفاضت الشارع السوداني بعد تحمله عبئ العديد من المشاكل الإقتصادية والسياسية خاصة بعد الأزمات التي مست الإقتصاد الوطني على إثر إنفصال الجنوب ونفاذ مدخله الرئيس من الثروات الباطنية التي كانت تمثل عائدات البترول ما نسبته 75 بالمئة من إيرادات الدولة ، ضف إلى ذلك ورغم إنتعاش سوق الذهب وإرتفاع الإنتاج ب2017 إلى ما يقارب 90 طناً إلا أنه لم يغطي حاجات الإقتصاد، وذلك راجع لسوء فرض الرقابة على التصديروأغلب عملياته تتم خارج دائرة الدولة [3]، وبدا واضحا أثاروتجليات التدهور الإقتصادي الذي عكس فشل حكومة الإنقاذ الإستفادة من الريع النفطي في بناء إقتصاد منتج ،وهذا راجع لسياسة المعتمدة من قبلها والقائمة على المحسوبية والولاء والزبائنية العسكرية خاصة وأنها تسيطر على 160 شركة نفطية ،مسجلة باسمها وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 [4]،إضافة إلى فشل الحكومة ذاتها في خلق بيئة استثمارية تعوض مداخيل النفط بسبب العقوبات الأمريكية التي اتهمتها بدعم الإرهاب.

---

[1]-خالد عثمان الفيل ، الإنتفاضة السودانية على نظام البشير في مرآة غرامشي ،تاريخ النشر :2019/01/06،على الموقع :
https://www.ida2at.com/sudanese-uprising-against-albashir-gramsci.

[2]-عبدو موسى و سمية مابدو،الوثيقة الدستورية للمرحلة الإنتقالية :قراءة في التوافق السوداني ، مجلة سياسات عربية ،عدد43،السنة 2020،ص ص 84 ،85.

[3]-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ثورة ديسمبر:السياقات والفاعلون وتحديات الإنتقال الديمقراطي في السودان ،يونيو 2020،رقم 3،ص 20.

[4]- المرجع نفسه .

المشهد السياسي هو الآخر عرّف انسداداً وانغلاقاً للعملية السياسية إذ بدت متمحورة حول النخبة الحاكمة المسيطرة على المشهد ، عكستها استعداداتها لدخول في الإنتخابات الرئاسية المزعمعقدها في 2020 عقب التعديل الدستوري الذي اجراه البشير بدعم من الحزب الحاكم في الرابع من ديسمبر2018،على الرغم من محاولة السلطة الخروج بتوافق من الحوار الوطني عقب حراك 2013[1](قابلته السلطة باستعمال القوة مئتي قتيل وعددمن الجرحى)، ليست المرة الأولى التي يعرف فيها نظام الإنقاذ رفضاً شعبياً وسياسياً من قبل مختلف القوى السياسية والمدنية وحتى الجماعات المسلحة ،فقد واجه محاولة إنقلاب في 1990،واخرى بقيادة العميد محمد إبراهيم عبد الجليل في 2012 ، وكذا رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان التي ظلت تعارضه إلى غاية 2005 التي مهدت الطريق لإنفصال الجنوب 2011 [2]، بالإضافة إلى التنازع الداخلي الذي حدث بين النظام وحسن الترابي الذي يعتبر الواجهة الفكرية للنظام الإنقاذ بحيث رفض إنحراف النظام على المبادئ المتفق عليها مسبقاً وقاد معارضة قوية ضده ،كما تم تسجيل ازدياد في نشاط الجماعات المسلحة بدارفور الناقمة على سوء توزيع الثروة للسودانيين ، ضف إلى هذا ظهور حركة إصلاحية قادتها مجموعة مثقفة من اساتذة جامعيين وطلاب تسمى " سائحون" واجهها النظام بالرفض ، تعددت الضغوطات التي تعرضت لها النخبة الحاكمة على كافة المستويات الأمنية (مؤسسات الدفاع الشعبي قوات الدعم السريع قوات جهاز الأمن) والإقتصادية والفكرية، من قبل الجماعات الموازية المتنافسة بينها لتوسيع النفوذ والدعم واستمالة الرئيس بصورة مستقلة، التي أحدثت إنشقاقات وجعلت النظام مكشوف أمام الضغط الشعبي في ظل التنازع الحاد بينها ، دفعت نحو إنحراف سلطوي أكبر بمزيد من شخصنة السلطة ،وضرب الجماعات ببعضها البعض وجعله منكشفاً أمام الضغط الشارع

ثانياً : واقع الحركات الإجتماعية في السودان :

يشير الفضاء السوسيو سياسي الذي نشأت فيه هذه الحركات في المجتمع العربي والسوداني خاصة إلى إعتلالات كثيرة أثرت على نشاطها وتكوينها في الدفاع عن القيم والمكتسبات المجتمعية إلى عاملين أساسين هما :

1- الفضاء الإجتماعي : فكما أشرنا سابقاً فإن الوضع السوسيولوجي يشكل البيئة المنتجة للحركات ، والتي تتوفر على الفضاءات الحرة والمفتوحة والمساحات العامة لحرية التعبير التي تشكل الوسيط بين السلطة والمجتمع، فلطالما كان المجتمع العربي في علاقته مع الدولة محكوما بالعلاقة السلطوية أو الأبوي[3]ة التي مورست على مختلف المستويات ومارسه الفرد نفسه في محيطه الأسري والمجتمعي ، بحيث اتجهت العلاقات بين النشطاء الحقوقيين ومختلف القوى المدنية للممارسة نوع من السلطة والهيمنة في إطار علاقة تقاسم الكعكة[4]، ولّعل ما يفسر هذه الوضعية إقتراب الدولة والمجتمع فكلا الطرفين ضعيف في أدائه لوظيفته ،لجان ومنظمات ضعيفة تقابله

[1]-لبابة الفضل عبد الحميد ، نظام الحكم في السودان –البحث عن التوافق - ، مارس 2016 ،ص 11.

[2]- زين الطيب العابدين ، مستقبل الحوار في السودان ، مركز الجزيرة لدراسات ، السنة أوت 2014، ص ص 2، 3.

[3]-عزة عبد المحسن خليل ، الحركات الإجتماعية في العالم العربي ، تاريخ النشر :2018/05/19،تاريخ التصفح، 2020/06/08على الموقع : https://ajialpress.com

[4]-ابتسام حاتم علوان ، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي ،مجلة كلية الأداب ، ع98.ص699.

ضعف الدولة وهيمنتها على محركات الفعل الجماعي وفرض الرقابة والتضييق عليه ، لأنه مرتبط عادة بمساهمة الدولة في دعم المادي الذي يقوض استقلالية النشطاء، فكانت مجرد واجهة ديمقراطية مستوردة للنظم الديكتاتورية والحكومات العسكرية ، فغياب الفضاء الإجتماعي الحر عكس طبيعة العلاقة الموجودة ،والقائمة على ثقافة الطاعة التي امتدت جذورها في التنشئة الإجتماعية والسياسية للفرد العربي .وعليه ظلت القوى المدنية والفاعلين الإجتماعيين في السودان تتراوح في صراعها بين الحداثيين والتقليديين (الإسلاميين والعسكريين ،والحركات اليسارية والجهوية) [1] وعلى مدى انتفاضات السودان الحديث (2019/1985/1964) وهي معرضة لإختراقات السلطة ورقابتها وجعلها إمتداد سياسي لها عززت هذه الوضعية هو بنية المجتمع ذات الامتدادات العائلية والطائفية والعرقية التي استغلتها السلطة في إدارة الوضع والإستفادة منه بإذكاء الصراعات ودعمها.

2-الفضاء السياسي: الوضع السياسي ليس بحال أفضل من الوضع الإجتماعي والذي يمكن رده لطبيعة مأسسة الدولة العربية التي تعتبر ذا منشئ خارجي [2] لا يعكس الخصوصية المحلية والسيرورة التاريخية التي مرت بها إذ انتقلت من الوصايا والإنتداب والتواجد العثماني إلى الإحتلال الإستعماري الذي ترك الدول بموروث إداري صعُب على العقل العربي التعامل معه إضافة الى المشاكل العرقية والإثنية وكانت السودان مسرحاً لها بعد قرار إنفصال الجنوب 2011 ، تشكلت السودان خلال حقبتين من الإستعمارالأولى 1821م-1885 م،والثاني الإحتلال البريطاني 1889م-1959م [3] ، انعكس على التطور الطبيعي لدولة السودان التي تعتبر ذات منشأ خارجي وليست ذات تدافع اجتماعي داخلي،ماأدى إلى خلق نظام مناوئ لها يرعى مصالح الأطراف الخارجية.عملت السلطة في هذا الوضع على التركيز لتقوية الأجهزة الامنية بمقابل إهمال دور المجتمع وبناء المؤسسات والهيئات التنظيمية الأخرى، وتقوية الولاءات للنخبة الحاكمة ،للحفاظ على بقائهاوضمان استمراريتها .

2.2 – تأثير الحركات الإجتماعية على فرص الإستقرار السياسي

نحاول في هذا الجزء من الدراسة التركيز على المؤشرات متكاملة تجمع بين الجوانب الإقتصادية والسياسية والإقتصادية بإعتبار أن تحقيق الإستقرار السياسي يتطلب توازن بين المجتمع والسلطة ضمن العملية السياسية (المدخلات والمخرجات) التي تحدث في النظام السياسي .

أولاً: قياس التأثير من خلال مؤشرات الإستقرار السياسي

نمط الإنتقال في السلطة : تشير الإنقلابات العسكرية وحالات الإنتفاضة والثورات إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي التي تعكس أحد أهم مؤشرات تولي الرئاسة والمناصب السياسية، وتمثل تحدي حقيقي

[1] -أحمد إبراهيم الشوك ، تجارب الإنتفاضات الشعبية السودانية : التحديات والدروس المستفادة ، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، ماي 2019 ،ض 4.

[2] - جبار عبد الجبار ، التداول على السلطة في الدول العربية –دراسة مقارنة - ،أطروحة دكتوراة ،جامعة الجزائر3،قسم كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،السنة الجامعية ، 2016/2015،ص 89.

[3] -أحمد إبراهيم أبوالشوك و صلاح الدين الزين محمد ، الإنتقال الديمقراطي في السودان (2019-2022) التحديات والأفاق ،مركز الجزيرة لدراسات ،ماي 2020،ص8.

في الفترة الإنتقالية التي تسعى لتحقيق هذا المؤشر الديمقراطي ، فالمجلس الإنتقالي المكون في السودان تم تعيينه والموافقة عليه وليس إنتخابه من قبل مختلف القوى المدنية والسياسية والعسكرية ،فوجود المجلس العسكري لا يعد حالة دالة على الإستقرار السياسي وفق الأدبيات الديمقراطية التي تنافي وجود حكومات عسكرية في الجهاز التنفيذي(مجلس سيادي يتكون من خمسة مدنيين وخمس عسكريين يترأسهم ضابط برتبة جنرال عسكري لمدو واحد وعشرون شهراةمجلس حكومي يتكون من عشرون وزيرا)[1] ، ويبقى هذا مرهون بمرور المرحلة الإنتقالية التي تستلزم إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للعودة للمسار الديمقراطي.

المشاركة السياسية : تعدد التركيبة الثقافية والدينية والعرقية ، وتنوع الإنتماءات السياسية والإيديولوجية لممثلي الحراك يحتم على المجلس الإنتقالي تمكين كل هؤلاء من تفعيل مشاركتهم السياسية ،غير أن هذا لا يبدو ممكناً في الفترة الحالية لغياب التجانس بين النخب والجماهير حول السلوكات السياسية وثقافة الديمقراطية ،وبنية الدولة السودانية ذاتها برغم من احتواءها جميعا في فترة الحراك .فهي تتشكل من (القوى اليسارية والحزب الشيوعي السوداني الذي يدعو لتفكيك الدولة ومؤسساتها ،حزب الأمة القومي الذي يدعو لتدرج في الإنتقال الديمقراطي عن طريق تأسيسي لجان للإشراف على الإنتخابات وإعداد الوثيقة الدستورية ، وحركات الكفاح المسلح التي لم تطرح حلاً). فهي تنذر بأزمة تكامل .

شرعية النظام السياسي : بعد سقوط النظام الحاكم وتولي المجلس السيادي (العسكري والمدني) السلطة ،فإنه مطالب بتحقيق مصالح الشعب وقيادة الفترة الإنتقالية وفق ما تم اعتمادة في الوثيقة الإنتقالية من إعداد لمرحلة ما بعد الحكم الإنتقالي ،وهو يتوفر على قبول شعبي كبير يمثل تبريرا لقيامه وخضوع الجماهير له على الأقل في هذه المرحلة .

غياب العنف وحركات التمرد والإنفصال : نجحت الحركات السودانية إلى حد كبير في جعل الحركات المسلحة شريكاً في الإنتفاضة ،ومن الأمور الإيجابية في الإعلان الدستوري النص على دمج قوات الدعم السريع شبه العسكرية في القوات المسلحة بحيث تخضع للقائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يشغل أيضًا منصب رئيس المجلس السيادي(محمد حمدان داغلوا أو المسمى" حميدتي ")، وعليه يجب على المجلس السيادي التأسيس لجيش وطني موحد وإحترافي ينبذ الإنقسامات ويوحد الحركات المسلحة والسيطرة عليها خاصة بعد إنسحاب ممثلوها من قوى التغيير والحرية بدعوى ان تمثيلهم لا يرقى لمستوى مشاركتهم في إسقاط النظام وأُجل إلى حين التوصل إلى اتفاق بينهم بعد بدئ المفاوضات في أكتوبر 2019.[2]

نجاح السياسات الإقتصادية : لم يكن هذا المؤشر ضمن أولويات الحركات السودانية التي انشغلت بالتغيير السياسي وتثبيت ملامح المرحلة الإنتقالية فقط ركزت على الخطوط العريضة للوضع الإقتصادي وضرورة التوزيع العادل لثروات والإتجاه للخصخصة، وهذا راجع للأزمة الأقتصادية التي كانت المحرك الأساسي

[1]- حمدي عبد الرحمان ، تحديات الحكم الإنتقالي في السودان بعد الإعلان الدستوري ،تاريخ النشر 20أوت 2019، تاريخ التصفح 2020/09/05،على الموقع :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4917/

[2]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مرجع سابق ،ص 15.

للإنتفاضة ،بحيث ترك نظام الإنقاذ إقتصاد منهار ،وانتشار الفساد ،وارتفاع ميزانية التسليح والإنفاق العسكري[1] ،سيصعب على المرحلة الإنتقالية التعامل مع هذه الوضع في ظل غياب المورد الرئيس بعد إنفصال الجنوب،وضعف القدرة على تمويل الموارد الحيوية ،وعدم دفع المستحقات الديون الخارجية وفقدان الثقة في النظام المصرفي.

الإستقرار البرلماني : نص بيان الإتفاق على وجود مجلس تشريعي يتألف من نحو 300 شخص، تخصيص 40٪ من مقاعده على الأقل للنساء يتم .تقوم قوى الحرية والتغيير بتعيين 67٪ من أعضاء المجلس ، بينما ستختار المجموعات السياسية الأخرى غير المرتبطة بنظام "البشير" باقي أعضاء المجلس، كما تم النص على أنه لا يمكن اتخاذ أي اجراء قانوني ضد المجالس دون الرجوع للمجلس وموافقة الأغلبية لرفع الحصانة [2] ، عادة يتم إنتخاب البرلمان ويحق لأفراد الشعب إختيارهم عن طريق الإنتخاب وليس التعيين وهو ما يؤخذ على هذه الخطوة التي تعد إنحرافاً عن المسار الديمقراطي والطريق لتحقيق الإستقرار السياسي

ثانياً : نتائج الدراسة والتوصيات : فرص وآفاق الإستقرار

إن انقباض الفضاء العام أمام الفاعليين الإجتماعيين وغياب أي فرصة لنشاط إجتماعي وسياسي ،في ظل هيمنة الدولة على المجتمع ،وتحول هذا الأخيركمجال للإستهلاك والتواصل ،يجعل من ديناميكية الحركات الإجتماعية أمرا غير وارد وغير محفز لها للقيام بدورها ، وما يشهده المجتمع من حركية في الواقع ماهي إلا ردود فعل عفوية للمحتجين والساخطين من أوضاع التعليم والسكن وظروف العيش ،لذلك نادراً ما تستمر هذه الحركات في الدفاع عن القيم المكتسبة أو الحريات، ولعل تعبير الباحث التونسي أنسب ما يمكن وصف بيه البيئة العربية **"الحركة- الزوبعة"** في الإشارة لطبيعة ونمط الحركات السائدة في المجتمعات العربية التي تظهر وتختفي بسرعة [3] ، وتنتهي بكونها حركات إحتجاج عابرة وظرفية ،واذا ما استطردنا في تتبع تسلسلي للإنتفاضات السودانية على مر تاريخ السودان الحديث نلمس هذا التوصيف منذ انتفاضة 1964و1985 و2019 كلها حدثت وانتهت دون رسم المسار إنتقالي لديمقراطية ناشئة، فقد ظلت الدولة رهن إنقلابات العسكر، وعدم التجانس بين التشكيلات السياسية والعرقية ،وغياب ثقافة الممارسة الديمقراطية للفرد والمجموعات المدنية الاخرى [4] ، فهي تميل إلى حراك تصحيحي، يدفع النظام نحو تعديل سلوكيات محددة دون تغييركلي في هيكله أو بنيته، بحيث ما يمكننا رصد بعض الملاحظات على الحراك السوداني الأخير التي تجعل تحقيق التغيير أمر صعب [5]:

---

[1]- خالد عثمان الفيل ، اتفاق أطراف السودانية وتحدي المرحلة الإنتقالية ، مركز الجزية لدراسات ، سبتمبر 2019، ص 3.

[2]-حمدي عبد الرحمان ،مرجع سابق ،على الموقع :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4917/

[3]- محسن بوعزيزي ، فضاء الحركات الإجتماعية في المجتمعات العربية :الحالة التونسية مثالا، مجلة إضافات ،عدد الأول ، سنة 2007، ص14.

[4]-يوسف كريم ، قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي –الجزائر والسودان نموذجا ،مجلة إتجاهات سياسية ،عدد8،السنة :أوت2019،ص8.

[5]- محمد حسب الرسول ، ثورة السودان وتحدي الإختطاف ، مجلة المستقبل العربي ،عدد486،سنة أوت2019، ص ص 9،10.

-جرى الإتفاق ثنائياً بين المجلس العسكري وقوى التغيير والحرية ، واستبعاد مختلف القوى الاخرى والفاعلة في الحراك بمنحها تمثيلا برلمانياً في المجلس التشريعي وهو ما ينافي أسس المشاركة السياسية ،واهم مبادئ الحركات الجتماعية وهي الوصول لسلطة .

-مدة المرحلة الإنتقالية التي تعد بمثابة عهدة أو دورة رئاسية كاملة وتراوحت إلى ما يقارب 39 شهرا

-الإتفاق على تحويل النظام الحكم من رئاسي لبرلماني دون إستفتاء شعبي ،أو حتى وجود برلمان منتخب .

-الإتفاق على كتابة الدستور بعد إلغاء العمل بدستور 2005 ،مع أن قوى الحرية والتغيير كانت من المشاركين الرئيسيين في كتابته سابقاً .

-غياب الرؤية الإستراتيجية لدى الجماهير المحتجة، والبديل لما بعد اسقاط النظام كأن الهدف كان فقط هو سقوط رأس النظام وليس جذوره واستراتيجته

-إعادة نفس الخطأ بمشاركة العسكر في الحكم واللجوء إليها في أي انتفاضة وهذا راجع لضعف الحركات كفاعل إجتماعي مؤثر ،كما فعلت قيادة حزب الأمة 1964 ، وقيادة االحزاب اليسارية 1969 ،وقيادة الجبهة الإسلامية القومية1989

-الرعاية الخارجية للإتفاق والظرف الإقليمي المتواجد بيه السودان ينذر يتدخلات أكثر في الشأن السوداني[1].

إن مستقبل الحراك السوداني متوقف على مدى قدرة الحركة الإحتجاجية والفاعلون المجتمعيون والسياسيون على حد السواء في تفكيك و إعادة بناء توافقات سياسية بعيداً عن التجاذبات الإيديولوجية الضيقة [2]، والإستمرار في تعبئة الجماهير نحو تعزيز ثقافة إنتقال ديمقراطي والنئي بالحراك عن إعادة إنتاجه ضمن الدولة العميقة ،يرافق هذا إعادة بعث هيكل الدولة وتفعيل دورها الوظيفي التطوري الذي يحتم عليها الإستجابة لتغييرات والمستجدات التي أحدثها الحراك بإنتهاج سياسية استيعابية للحركات الجديدة وفتح المجال لها ضمن صيغ دستورية وقانونية تجعل النظم تتسم بنوع من المرونة والكفاءة في التعامل[3] ، وعليه يجب على اطراف الاتفاق في السودان الإتجاه بإعادة صياغة الوثيقة الدستورية بشكل توافقي يتجاوز وظائف الدولة التقليدية ، وعليه إن فرص وآفاق تحقيق الإستقرار السياسي مرهون بتسيير المسار الديمقراطي بإعتبار أن المرحلة الإنتقالية هي مرحلة حاسمة وفاصلة في تحديد توجه النظام الحاكم ،والتزامه بإجراء إنتخابات نزيهة وشفافة وإحترام نتائجها ،وتجديد النظام الدستوري والإنتخابي يدفع نحو توافق سياسي ومجتمعي [4]، تؤمن فيه السلطات المشاركة السياسية الفعالة واستغلال الموارد داخل نظام الدولة، بعيداً عن الإقتصاد الموازي وهو ما يتعين على السلطة السودانية استرجاع سوق الذهب والسيطرة على انتاجه ضمن وضع تنافسي- على أساس الكفاءة والجودة

[1]-محمد حسب الرسول ، المرجع نفسه ص 7.

[2]-ابراهيم أبو الشوك ،مرجع سابق .

[3]-عبد العالي حور ، مداخل وأسس الإستقرار في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،عدد442،سنة 2015، ص 140.

[4]-أمجد جبريل ،إتجاهات وإمكانات إعادة الإستقرار في العالم العربي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ،عدد76،سنة 2016،ص 41.

الخاتمة:

تعرضت الدراسة بالتحليل والتفسير لأحد نماذج الثورات العربية الأخيرة والتي مست دولة السودان في عام 2019 في موجته الثانية من الحراك السياسي والإجتماعي الذي شهدته المنطقة العربيةفي أوائل2011 مركزة على أحد أهم الفواعل التي ساهمت في تفجير الوضع السياسي متمثلة في الحركات الإجتماعية الجديدة وعلى إثر هذا نجحت القوى الإحتجاجية السودانية بتحويل المطالب الإقتصادية إلى مطالب التغيير والحرية وإسقاط نظام الإنقاذ لم يساهم في وضع أسس الديمقراطية الناشئة وأبان عن قدرة المؤسسة العسكرية في الرجوع والإلتفاف حول مطالب التغيير وهو في واقع الأمر يعكس إعتلالات الممارسة الديمقراطية بين الفاعلين المدنيين والنظام اوالتي تظهر في فشل الحركات الإجتماعية في القدرة على الإستمرار والتغيير وبالتالي تقويض ورهن حظوظ الإستقرار السياسي .

وعليه توصي الدراسة بضرورة الأخذ بمتطلبات الإستقرار السياسي ومكوناته متكاملة بين العناصر السياسية والإقتصادية والإجتماعية بحيث لا يشكل هذا الأخير بالمقومات الأمنية والعسكرية، فإن تحقيقه يتوقف على مشاركة المواطنين في العملية السياسية عبر الآليات الديمقرطية ضمن العملية السياسية المشتركة في البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي ،فقد حقق السودان نتائج نسبية على مستوى العماية السياسية يجب تضمينها مقومات الرشادة الحكومية والقيام بإصلاحات حقيقية تتضمن تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز ثقة المواطن بالحكومة .

قائمة المراجع:

1- أسامة بوبكر ،تأثير الحركات الإجتماعية في الحراك من أجل التغيير السودان انموذجاً،دار النشر: مبادرة الإصلاح العربي،سنة النشر 2017.

2- تشارلز تيلي ،الحركات الإجتماعية 1768-2004،ترجمة :ربيع وهبة ،دار النشر المجلس الأعلى لثقافة ،بلد النشر القاهرة،2006.

3-سيسل بيشو وأولفيه فيليول وليليان ماتيو، ،قاموس الحركات الإجتماعية الجديدة ، ترجمة :عمر الشافي ،صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، مصر.

4--كيفين ماكدونالد ، الحركات العالمية –الفعل والثقافة ، ترجمة :جلال الدين عزالدين علي ، دار النشر : مؤسسة الهنداوي ، بلد النشر : المملكة المتحدة.

5- توري آلان ،نقد الحداثة ،ترجمة : أنور مغيث ، دار النشر :المجلس الأعلى لثقافة ، بلد النشر مصر ، السنة1998.

6- توري آلان ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم ترجمة :جورج سليمان ، دار النشر :مركز درسات الوحدة العربية ،بلد النشر:بيروت، سنة النشر 2011

7- ربيع وهبة ،الحركات الإجتماعية تجارب ورؤى ، في عمرو الشوبكي: الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي ، طبعة ثانية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2014

-8 كيفين ماكدونالد ، الحركات العالمية –الفعل والثقافة ، ترجمة :جلال الدين عزالدين علي ،مؤسسة الهنداوي ، المملكة المتحدة.

-زياد عقل ، الخضوع والعصيان –الحركات السياسية الحركات السياسية في سنوات التحول ، دار المرايا للإنتاج الثقافي ، القاهرة ، 2018

المقالات :

1- أحمد إبراهيم الشوك ، تجارب الإنتفاضات الشعبية السودانية : التحديات والدروس المستفادة ، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، ماي 2019.

2- خالد عثمان الفيل ، اتفاق أطراف السودانية وتحدي المرحلة الإنتقالية ، مركز الجزية لدراسات ، سمبتمبر 2019.

3- زين الطيب العابدين ، مستقبل الحوار في السودان ، مركز الجزيرة لدراسات ، السنة أوت 2014،.

4- محسن بوعزيزي ، فضاء الحركات الإجتماعية في المجتمعات العربية :الحالة التونسية مثالا، مجلة إضافات ،عدد الأول ، سنة 2007.

5- محمد حسب الرسول ، ثورة السودان وتحدي الإختطاف ، مجلة المستقبل العربي ،عدد486،سنة أوت2019.

6- يوسف كريم ، قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي –الجزائر والسودان نموذجا ،مجلة إتجاهات سياسية ،عدد8،السنة :أوت2019.

7-ابتسام حاتم علوان ، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي ،مجلة كلية الأداب ، ع98.

8-أحمد إبراهيم أبوالشوك و صلاح الدين الزين محمد ، الإنتقال الديمقراطي في السودان (2019-2022) التحديات والأفاق،مركز الجزيرة لدراسات ،ماي 2020.

9-أمجد جبريل ،إتجاهات وإمكانات إعادة الإستقرار في العالم العربي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ،عدد76،سنة 2016.-بتة الطيب ،الاستقرار السياسي :قراءة في اشكالات المفهوم ،مجلة المعيار ،ع. 16 ، ديسمبر، 2016 . 10

11-خالد عثمان الفيل ، الفاعلون الرئيسيون والسناريوهات المستقبلية ، مركز الجزيرة لدراسات ، جانفي 2019

12-عبد الرحمان بن سانية ،أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات اداء الاقتصادي الكلي –الاقتصادالمصري نموذجا،مجلة البحوث والدراسات ،ع18 ،2013.

13-عبد العالي حور ، مداخل وأسس الإستقرار في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،عدد442،سنة 2015، ص 140.

14-عبدو موسى و سمية مابدو،الوثيقة الدستورية للمرحلة الإنتقالية :قراءة في التوافق السوداني ، مجلة سياسات عربية،عدد43،السنة 2020.

- سهيلة هادي ، الإستقرار السياسي : دراسة في المؤشرات وعوامل تحقيقه ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإجتماعية ، المجلد10،عدد3، 15 2018.

16-فرنشيسكا بوليتا وجيمس جاسبر ،الهوية الجمعية والحركات الإجتماعية ،ترجمة :ثائر ديب ،مجلة العمران 'العدد 33،صيف 2020، ص 170.

الأطروحات

1- جبار عبد الجبار ، التداول على السلطة في الدول العربية –دراسة مقارنة - ،أطروحة دكتوراة ، رسالة غير منشورة جامعة الجزائر ،علوم سياسية ،السنة الجامعية ، 2016/2015.

المواقع الإلكترونية

1-حمدي عبد الرحمان ، تحديات الحكم الإنتقالي في السودان بعد الإعلان الدستوري ،تاريخ النشر 20أوت 2019، تاريخ التصفح : 2020/09/05على الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4917/

2- خالد عثمان الفيل ، الإنتفاضة السودانية على نظام البشير في مرآة غرامشي ،تاريخ التصفح :2020/09/7 تاريخ النشر:2019/01/06،على الموقع : https://www.ida2at.com/sudanese-uprising-against-albashir-gramsci.

3- عزة عبد المحسن خليل ، الحركات الإجتماعية في العالم العربي ، تاريخ النشر :2018/05/19، تاريخ التصفح : 2020/6/8 على الموقع : https://ajialpress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1

4- إبراهيم البيومي غانم ، الحركات الإجتماعية ..تحولات البنية وإنفتاح المجال ، تاريخ التصفح 2020/06/08على الموقع : http://www.forum.ok-eg.com/show.php?main=1&id=2108

المراجع باللغة الأجنبية

- Alberto Melucci, The new social movements: A theoretical approach, social science information ,Volume 19 Issue 2, May 1980 , p202

- Hanspeter Kriesi , The Political Opportunity Structure of New Social Movements: Its Impact on Their Mobilization, Discussion Paper FS III 91-103, Publication Series of the Science Research Center Berlin

- Jacques Boucher, Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de la régulation, Bibliothèque nationale du Québec, p10.

-Alberto melucci, Société en changement et nouveaux mouvements sociaux , Sociologie et sociétés, Volume 10, Number 2, octobre 1978, p 38.

-Eduardo Cane , New Social Movement Theory and Resource Mobilization Theory: The Need for Integration , he Need for Integration". In Michael Kaufman and Haroldo Della (eds.) The Power of Society and People's Democracy, London: Zed Books, 1997

-johan scott and gordon marchall, a dictionary of sociology , https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780199533008.001.0001/acref-9780199533008-e-2148 Historique de navigatin : 17/03/2021